بتاريخ 25 شعبان 1445
الاوامر

الجلسة 74

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

تحقيقةُ المحقّق الخمينيّ حولَ طمسِ الجَبر

لقد استعرَضنا مقالةَ المحقّق البروجرديّ و الآن سنَتَعرَّضُ إلى جوابيّةِ المحقّق الخمينيّ حول عَرقَلةِ الجبر ثمّ نُقارِنُ ما بينهما ـ اشتراكاً و تمايُزاً ـ فابتَدأَ الإجابةَ قائلاً:

«تحقيقٌ به يُدفع الإشكالُ: اعلَم: أنّ الأفعال الاختياريّةَ الصّادرةَ من النفس على ضَربين:

1. أحدهما: ما يَصدُر منها بتوسّط الآلاتِ الجِرمانيّة (الظاهريّة) كالكِتابة والصّياغة والبناء، ففي مثلِها تكون النّفسُ فاعلةَ الحركة أوّلاً وللأثر الحاصلِ منها ثانياً وبالعرض، فالبنّاءُ إنّما يُحرّكُ الأحجارَ والأخشابَ من محلّ إلى محلّ ويَضعُها على نظمٍ خاصّ وتَحصُل منه هيئةٌ خاصّةٌ بنائيّةٌ وليست الهيئةُ والنّظمُ (الناتِج) من فعل الإنسان إلّا بالعَرض، وما هو فعلُه بالآلة هو الحركةُ القائمةُ بالعَضَلات أوّلاً وبتوسّطها بالأجسام، وفي هذا الفعل تكونُ بين النفس المجرَّدةِ والفعلِ وسائطُ ومَبادٍ من التصوّر إلى العَزم وتحريكِ العَضَلات.

2. والضّرب الثّاني: ما يَصدُر منها بلا وسط أو بوسط غير جسماني كبعض التصوّرات التي يكون تحقُّقها بفعّاليّة النّفس وإيجادِها (مباشرةً) ـ لو لم نَقُل جميعُها كذلك ـ مثلُ كون النّفس لأجل المَلكةِ البسيطةِ الحاصلةِ لها من ممارَسة العلوم خلّاقةً للتفاصيل (بلا وسيط) ومثلُ اختراع نفس المُهندِس صورةً بدعية (بديعةً) هندسيّةً؛ فإنّ النفس مع كونِها فعّالةً لها بالعلم والإرادة والاختيارِ لم تَكُن تلك المبادي حاصلةً بنحو التّفصيل كالمبادي للأفعال التي بالآلات الجسمانيّة؛ ضرورةَ أنّ خلقَ الصُّوَر في النّفس لا يَحتاج إلى تصوُّرِها والتَّصديق بفائدتِها والشَّوق والعَزم وتحريك العضلات، بل لا يمكن توسيط تلك الوسائط بينها وبين النفس؛ بداهة عدم إمكان كون التصوُّر مبدأً للتصوُّر (الآخر) بل نفسه حاصل بخلّاقية النفس وهي بالنّسبة إليه (توليدِ التصورات) فاعلةٌ بالعناية (بحيث إنّ نفسَ العلم بالسقوط من المُرتَفَع يُعدّ منشأً للسُّقوط إذ يَخلُق تلك التّصوّرات) بل بالتّجلّي (و هذا في العلم الحضوريّ كالجُوع و العطش فإنّ الله تعالى يُعدّ فاعلاً بالتّجليّ لأنه يَعلم إجمالاً في ذاتِه بكلّ الأشياء و في نفس الحين يَعلم حضوراً بحدوثِها تفصيلاً، و هذا القسمُ لا صورَ فيها بل علمٌ تفصيليّ حضوريّ بالشّيئ) لأنّها (النّفس) مجرّدةٌ والمجرّدُ واجدٌ (ومسيطِرٌ) لفعليّات ما هو معلولٌ له في مرتبة ذاتِه (فالنّفس يَخلق النظريةَ لأنّها تُعدّ معلولَ باطنِه تماماً فذاك التّصور متواجِدٌ في كمونِ الإنسان إجمالاً ثمّ حينَ الخلق سيَعرِفُ تفصيلاً و لهذا قد ورد: من عَرَف نفسَه فقد عرَف ربّه إذ وجودُ الله قد استُودِعَ في فطرةِ الإنسان فيَتصوَّرُه إجمالاً ثم تفصيلاً) فخلّاقيَّتُه لا تَحتاج إلى تصوّر زائدٍ (كي تَتسلسلُ التصوّراتُ) بل الواجديّة الذاتيّةُ (حضوراً لتلك الصورة) في مرتبةِ تجرّدها الذاتي الوجودي تَكفي للخلّاقيّة (و هذه النّقطةُ في غايةِ الأهميّة حيث إنّ النفس التي تُعدّ علةً قد خلَقَت مَعاليلَها المكنونةَ في جوفِها فهذه الخلقةُ تتحقّقُ بشكل ذاتيٍّ بلا حاجة إلى المقدمات الزائدة كي تَتسلسلَ) كما أنّه لا يَحتاج إلى إرادة وعزم وقصد زائد على نفسه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ العزم والإرادة والتصميم والقصد من أفعال النفس ولم يكن سبيلُها سبيلَ الشّوق والمَحبّةِ من الأمور الانفعاليّة (المُحتاجةِ إلى المقدمات) فالنّفسُ مبدأُ الإرادة والتصميمِ ولم تكن مبدئيَّتُها بالآلات الجِرمانية (المحتاجة إلى المقدمات)

بل هي (النفس) موجدةٌ لها (للإرادة) بلا وسط جسمانيٍّ (فما اشتَهَر بمقدميّةِ التّصور و الشَّوق و ... للإرادة فغيرُ سديدٍ إذ الشّوقُ من الأمور الانفعاليّة المحتاجة إلى المقدمات بينَما الإرادةُ من خلقِ النفس مباشرةً) وما كان حالُه كذلك (التواجُد بلا وسيطٍ) في صدوره من النّفس (كالإرادة) لا يكون بل لا يُمكن أن يكونَ بينه وبينها إرادةٌ زائدة متعلّقة به (كي تَتسلسلُ الإراداتُ) بل هي موجدةٌ له بالعلم والاستشعارِ الذي في مرتبة ذاتها وبالعزم والإرادة والاختيار الحاصلة في تلك المرتبة؛ لأنّ النفس مبدؤُها فاعلٌ إلهيٌّ بالنسبة إليها (متوفّرٌ في كيانِ الإنسانِ إجمالاً) والفاعلُ الإلهيُّ واجدٌ لأثرِه بنحوٍ أعلى وأشرفَ (في وجود الإنسان و لكنَّ النفسَ هي الخالقةُ مباشرةً) فكما أنّ المبدأَ للصُّوَر العلميّةِ واجدٌ لها في مرتبة ذاتِه البسيطةِ بنحو أعلى وأشرفَ وأكملَ فكذا الفاعلُ للإرادة، لكن لمّا كانت النفس ما دامت متعلّقة بالبدن ومسجونةً في الطبيعة غير تامّة التجرّد تَجوزُ عليها التغيّرات والتبدّلات والفاعلية تارةً وعدمها أُخرى، والعزم وعدمه، فلا يجب أن تكون فعّالةً بالدوام ولا عالمة وعازمة كذلك. نعم، لو فرض حصولُ التّجرّدِ التامّ لها تصير مبدأً للصور الملكوتية من غير تخلّف عنها إلّا بوجه الظهور والبطون ممّا يعرفه الراسخون في العلم. (ولهذا حينما يَموت البشر سيتجرّد تماماً عن سجن المادّة)[1]»

فبالتّالي، إنّ المحقّق الخمينيَّ قد صاغَ إجابتَه بصِبغَةٍ فَلسفيّةٍ ـ خلافاً للمحقّق النائينيّ ـ حيث يَعتقِدُ بأنّ الأمورَ الماديّةَ تَتطلّبُ مقدماتٍ تكوينيّة كحركة العَضَلات بينما العناصرُ الباطنيّةُ كالتّصوّر و الشّوق و... مُستَغنِيَةٌ عن مقدماتٍ زائدةٍ طوليّةٍ فلا يَتولّدُ التسلسلُ أساساً إذ نمطُ النّفسِ يُعدّ مجرّداً عن الوسائط المُتزايدةِ، فعلى هذا المِنوالِ ستُصبِح الإرادةُ مُوحَّدةً بلا تكاثُر الإراداتِ فلا تَتسلسَل إذ النّفسُ تُعد فاعلةً بالعنايةِ ـ كالعلم الحضوريّ ـ فلو اعتَنَت إلى الإرادةِ الإجماليّةِ بجوفِها لَخلقَت إرادةً تفصيليّةً تجاهَ المراد المُحدَّد، فالنّاتج أنّ عنصريِ الإرادةِ و الاختيارِ متّحِدّان معاً ـ وفقاً للمحقّق الاصفهانيّ و الأسفار.

بينَما المحقّق النائينيّ رغمَ تصريحِه بأنّ النَّفسَ تَخلُقُ العناصرَ الباطنيّةَ في جوفِها ـ فهي من فعل النّفس لا من الصّفاتِ ـ و لكنّه قد صاغَ بيانَه صياغةً عرفيّةً بأنّ هناك عنصراً رابعاً ما بين الإرادة و الحَركة فسَمّاهُ بالاختيار[2] بينما المحقّق الخمينيّ قد أدمَجَ ما بين الإرادة و الاختيار.

و أمّا المحقّقُ الحائريّ فقد رَكّز الإجابةَ على المصلحة في نفس الإرادة من دون نظرةٍ إلى منشأِ هذه الإرادةِ ـ ضروريّةً أم من إرادةٍ ممكنةٍ أخرى ـ فحينما ركَّزَ المصلحةَ على الإرادة الأولى فقد انقطَعَ التسلسل بتعلّق المصلحة في نفس الإرادة بلا إراداتٍ مُتَتاليةٍ إطلاقاً بحيث قد استَغنَينا عن إرجاعِ الإرادة إلى الإرادة الأزليّة القهريّة ليُنتِجَ الجبر، بل الإرادةُ الثانية ستَتوقّفُ على الإرادة الأولى ـ ذاتِ المصلحة و الملاك ـ فحسب، بينما المحقق الخمينيّ قد بَسَطَ مَنشأَ الإرادةِ بحيث أدرجَها ضمنَ مخلوقاتِ النّفس البشريّةِ إلى أخره...

إذن، حتّى الآن قد استَعرَضنا 7 أجوبَةٍ مُتمايزةٍ عن البعض، و في الجلسةِ القادِمة سنَستَجمِعُ كافّةَ الأقاويل ضمنَ بيانٍ فاردٍ كي نَتخرَّجَ بأتمِّ الأجوبةِ في هذه السّاحة و نُنهي النّقاشَ تماماً.

---

[1] موسوعة الإمام الخميني قدس سره الشريف. ج2. ص32 تهران ـ ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى (س).
[2] و لكنه غير صحيح: «فالحق فيه أيضاً ان هناك مرتبة أخرى بعد الإرادة تسمى بالطلب و هو نفس الاختيار و تأثير النّفس في حركة العضلات وفاقا لجماعة من محققي المتأخرين و منهم المحقق صاحب الحاشية (قده) و البرهان عليه أن الصفات القائمة بالنفس من الإرادة و التصور و التصديق كلها غير اختيارية فان كانت حركة العضلات مترتبة عليها من غير تأثير النّفس فيها و بلا اختيارها فيلزم أن لا تكون العضلات منقادة للنفس في حركاتها و هو باطل وجداناً فان النّفس تامة التأثير في العضلات من دون ان يكون لها مزاحم في سلطانها و ملكها.